علاقة علم البلاغة بعلم النحو

الأستاذ الدكتور سيد فضل الله ميرقادري و الأستاذة فاطمة تقي زاده
جامعة شيراز – إيران

ملخص:

في الحقيقة هناك علاقة وثيقة قوية بين النحو والبلاغة وهذه العلاقة لا يمكن فصلها بسبب تلازمهما فكل منهما يكمل الآخر كأنهما في جزء واحد ولكن يبحث النحو في أمور موضوعية من حيث رفع الفاعل ونصب المفعول , وتقديم ما حقّه التأخير والعكس أما البلاغة فهي تحافظ على صحة النحو وتزيد عليه من ذوقها وجمالها، فالنحو وصف صوري للغة، والبلاغة وصف لتصرف المتكلم في اللغة.. لذا نجد أن علماء البلاغة وجهوا عنايتهم بدراسة النحو ودرسه جنبا بجنب مع دراستهم للبلاغة.

وسنتحدث في هذه المقالة بإذن الله تعالى بشيء من التفصيل عن هذه العلاقة عند علماء اللغة وخاصة علماء البلاغة وعلماء النحو.

الكلمات الرئيسية: علاقة، علم البلاغة، علم النحو، وصف صوري

المقدّمة :

ليس القصد من أىّ التركيب النحوي و العبارة اللغوي، معانيها الأصلية الّتي تفهم من ظاهر اللفظ ولا يراد منها دلالتها الأولى و إنّما هذه التراكيب النحوية فى البيان شأن و فى البلاغة مكان.

يذهب فريق من الباحثين الى أن الدرس النحوي يجب أن يقوم على كشف الروابط بين اللفظ والمعنى، و إيضاح الصلات بين الصورة و المضمون، و إدماج دراسة النّص اللغوي في نحوه وإعرابه مع الدلالات البيانية، و لهذا السبب ضمّ بعض الفصول البلاغة الى النحو.

صرّح كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن أحوال الألفاظ من دلالتها على المعاني التركيبية أى المعاني تستفاد من إسناد بعض الكلم الى بعض.

مع القياس الكتب النحوية بالكتب البلاغية يشاهد بأنّ المشتركات بين البلاغة و النحو كثيرة جدّاً خاصّة في علم المعاني لأنّه يتحدّث غالباً حول المسند و المسند إليه و تغييرات الّتي وقعت عليها أعم من الحذف و الذكر، التقديم و التأخير، التوكيد و ... و علماء البلاغة و النحاة يهتمون بها حتّي ليس طريق في بعض المواقع لتفريق هذين العلمين.

يتناول الباحثون بالفهم هذه العلاقة بين علمي النحو و البلاغة في خلال مباحثهم و منها كتاب " التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبدالقاهر "من دكتور عبد الفتاح لاشين و هو يأتي الموضوعات المشتركة بين هذين العلمين و يبحث حولها كـــ بحث التقديم و التأخير و التأكيد و ... و كتاب آخر " النحو و الدلالة" من الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف و هو يصل في كتابه إلي هذه العلاقة من طريق علم الدلالة يعني هذا العلم، هو عامل أساسي لهذه النسبة و يوجد رسالة من ميّ اليان الأحمر بالعنوان " التقديم و التّأخير بين البلاغة و النحو" و هو أيضاً يبحث في رسالته بالوجهة النظر البلاغيين و النحوييون لهذه المسألة.

و أمّا سعي في هذه المقالة أن بين علاقة علم النحو و البلاغة من خلال علم الدلالة ثمّ يأتي نماذج من المشتركات المهمّة و الأصلي بين هذين العلمين كأسلوب القصر و طرقه المختلفة و مسألة التقديم و التأخير بين الأركان الهامّة الجملة يعني المسند و المسند إليه مع إتيان الأمثلة المختلفة.

إنّ علم النحو يتحدّث عن الأحوال الكلمات و معانيها التركيبية منها في سياق الجملة و النحويون أيضاً أشاروا بهذه القضية في خلال أقوالهم و منهم أبو إسحاق الشاطبي يقول في شرحه الخلاصة " و هو أي النحو في الإصطلاح، علم بأحوال و الأشكال الّتي تدلّ بها ألفاظ العرب علي المعاني، و يعني بـــ الأحوال، وضع الألفاظ من حيث دلالتها علي المعاني التركيبية، أي المعاني الّتي تستفاد بالأشكال ما يعرض في آخر طرفي اللفظ و وسطه من الآثار و التغييرات الّتي تدلّ به ألفاظ العرب علي المعاني". (حسين، د.ت/182)

و قد ذهب السكاكي إلي أن علم النحو أن تنحوا معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعني مطلقاً بمقاييس مستنبطة من إستقراء كلام العرب".(السكاكي، 75/1987)

نستنتج من هذا القول بأن سكاكي أيضاً كسائر النحاة معتقد بتعيين معني الأصلي للكلمة من خلال الجملة.

ويقول ابن كمال باشا في رسالته مفرقاً بين موضوع علم النحو و علم المعاني و يشارک "النحوي" صاحب "المعاني" في البحث عن المركّبات ، إلّا أن النحوي يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحيحة و فساداً، و دلالة تلک الهيئات علي معانيها الوضعية علي وجه السداد، و صاحب "المعاني" يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب و قبحة. (حسين، د.ت/183)

يقول دكتور بعلبكي إنّ الفصل التام بين النحو و البلاغة هو أم غير واقعي ولا يجب توقّعه، إذا إن كلا العلمين من حيث حدّهما يعنيان بالجملة لا بالكلمة مركزاً لإهتمهما. (بعلبكي، 7/1983)

فإذا كانت الجملة مؤلفة من كلمات صحيحة مستوفية لكلّ ما يبطله "الصرف" و إذا كانت الكلمات مؤلفة من أصوات مؤتلفة خلو من كلّ شيء مما يسيء إلي فصاحتها

من تنافر الأصوات، بقيت الجملة مع ذلك تفتقر إلي أهم مقومات الصحة و هو مطابقتها متطلبات المناسبات، و مقتضيات الأحوال، و لن تكون الجملة صحيحة إذا لم تراع فيها ذلك، فالدراسة إذن واحدة و موضوع واحد. (لاشين، د.ت/240)

يبدوا بأن كلّ خلل من جهة الصرف أو النحو أو الصوت أو فصاحة الكلمة في سياق الجملة يتبدّل معني الصحيح الجملة إلي المفسد و علي جهة الّتي علم المعاني يعني بمعاني الكلمات في الجملة فلهذا الأساس يرتبط العلاقة بين علم النحو و البلاغة و لتثبيت هذا الموضوع يتناول بالعلاقة بين علم النحو و البلاغة بعلم الدلالة كلّ واحدة لوحدة و بعد وصول بهذه العلاقة يثبت العلاقة بين هذين العلمين.

الدلالة النحوية:

الدلالة النحوية هي النسبة أو العلاقات القائمة بين مواقع الكلمات في الجملة. تؤثّر أنماط التركيب النحوي في أداء المعني، فترتيب الكلمات و العبارات محكوم بقواعد و نظم، تختلف من لغة إلي الأخري. و كانت للغة العربية طرق المختلفة لتركيب الجمل و فيها المواقع الإعرابية المتعددة للألفاظ، و لا سيما الأسماء التي تقع فاعلة و مفعولة و مضاف و مضاف إليه و لذا إشترط علماء النحويون ترتيب الكلمات في بناء الجمل بأنّ التغيير في ترتيبها يؤدّي إلي تغيير المعني. (الدايه،21/1996) والآن يبدوا إحدي من المشتركات بين البلاغيين و النحويين و هو قضية التقديم و التأخير و كان له دوراً بارز في تعيين معني الجملة.

ليست غاية النحو معرفة الصواب و الخطا في ضبط أواخر الكلم فحسب بل هي صحيح الكلام من فاسده و هذه الغاية تحفظ النصوص الأدبية و معرفة أسرارها و معرفة خصائصها و إكتناه أسرارها و إنّ سيبويه أول نحوي إهتمّ بهذه الغاية وبدأ بتمييز التراكيب و كشف خصائصها مع ملابساتها.

النحو عند إبن جني كان إنتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب و غيره. (ابن جني،34:1/1990) و عرّفه السكاكي "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعني مطلقاً ". (السكاكي،75/1987) حينما نلاحظ إلي هذه التعريفات نستنتج بأنّ المهمة النحو هي الربط بين عالمي الأفكار و الألفاظ .

الدلالة البلاغية:

إنّ المعني عامل مشترک بين البلاغة و الدلالة و ليس القصد المعني المفردة بل القصد، المعاني المركبة التي تعطي معنياً يحسن السكوت عليها و يدلّ علي مراد المتكلم و هذا المعني أو المعاني كليهما تطرأ عليها تبّدلات ، أو التغييرات، و هذه التبدلات تأخذ أشكالاً عدة كما أنّ لها أسباباً متنوعة، تتدرج تحت مسميات عديدة خاصة في الدراسات البلاغية.

كما نعلم إن الدلالة علم الذي يعني بدراسة المعني و إحدي المسائل و القضايا الذي يطرح في علم الدلالة هي قضية المعني و هذه القضية تأتي في علم البلاغة تحت عنوان قضية النظم و نسبت إلي عبد القاهر الجرجاني و لقد قطع النظم قبل عبد القاهر شوطاً كبيراً و شائع منذ القرن الثاني ومتداولاً بين العلماء و هم يتناولون بقضية اللفظ و المعني التي يتوصل بها إلي إعجاز القرآن الكريم و هذه المعاني موجود في كلام عبد القاهر حينما يقول: ‘‘فليس النظم نشأ إلا توخي معاني النحو وأحكامه و وجوهه و فروقه فيما بين معاني الكلم و إنک قد تبينت أنه إذا رفع معاني النحو و أحكامه مما بين الكلم حتي لا تراد فيها في الجملة و لا تفضيل خرجت الكلم المنطوق ببعضها في إثر بعض في البيت من الشعر، و الفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب و مقتض، و عن أن يتصور أن يقال في كلمة منها إنها مرتبطة بصاحبة لها، و متعلقة بها و كائنة بسبب منها’’ (الجرجاني،د.ت/333) .

يثبت عبد القاهر في خلال كلامه علاقة علم البلاغة و الدلالة و النحو، بأنّه يري النظم في معاني النحو و هي ليس شيء إلّا معاني الكلم التي ظهر في سياق الجملة. في الحقيقة هو لا يفرّق بين توخي معاني النحو و أحكامه و النظم بل يجعل منها كلمتين مترادفتين لشيء واحد.

إهتم علماء البلاغة بالجمل، وتركز جلّ إهتمامهم علي المعني الجمل لأنّ معاني عندهم الأساس و لم تكن المعاني التي إهتموا بها المعاني الأصلية في تراكيبها، لأن الغرض منهم المعان ثان وإنّها لا تظهر في التركيب بل التركيب يدلّ عليها و هم يعنون بالمعني أكثر من النحويين و أشار الجرجاني في كلامه بأن الواحد من الإسم والفعل والحرف يسمي الكلمة، فإذا إئتلف منها إثنان فأفادا نحو: خرج زيد سميّ كلاماً و سمّي جملة.(الجرجاني،40/1972) .

فالجرجاني في كلامه يري أنّ الألفاظ لا تفيد حتّي تؤلّف ضرباً خاصّاً من التأليف وهذا الفهم للجملة عند البلاغيين هو المعني عند إبن جني والزمخشري و من سلك مسلكهما.

يشترط البلاغيون في معانيهم حول الجملة قضية الإنتظام و يؤكّد الجرجاني تناسق الدلالة بإنتظام الألفاظ بقوله: "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها علي الوجه الذي إقتضاه الفعل".(الجرجاني،د.ت/49) فالبلاغيون لا يجردون الإنتظام من المعني والدلالة.

تأثّر البلاغيون من النحاة بأنّ الركني المسند و المسندإليه كانا من اللوازم الأساسي في الجملة، لكن إنّهم عدّوا المعني هو الأساس في الجملة وهو الّذي يقرّر المبني و يقتضي الذكر والحذف والإضمار والإظهار والتقديم والتأخير أمّا النحاة فقد عدّوا الشكل هو الأساس في دراسة الجملة.كما واضح في تقسيماتهم مثلاً الجملة عند النحويين ينقسم إلي الفعلية والإسمية والشرطية و الحالية و .... أمّا عند البلاغيين ينقسم بالخبرية والإنشائية و كلّ واحد منهما ينقسم بالصور المختلفة التي كان للمعني دور عظيم في هذه الصور.

إنّ الجملة تتكوّن من ثلاثة الأجزاء، العنصران لفظيان و العنصر المعنوي، يكون المسندإليه إمّا مبتداء أو فاعلاً أو نائب فاعل، والمسند يكون إمّا خبراً إسمياً أو فعلياً والإسناد هو العنصر المعنوي الرابط بينهما والمبتدا هو المسندإليه والمتحدّث عنه والمحكوم عليه والمخبر عنه أمّا الخبر فهو المسند، والمتحدّث به والحكم علي المبتدا.(المبرد،126:4/1996) (سيبويه،14:1/1983) ويقول إبن هشام في أوضح المسالک و لابدّ للكلام من طرفين: مسند و مسندإليه، ولا يكونان إلّا إسمين نحو: "زيد قائم" أو إسماً و فعلاً نحو "قام زيد" (الأنصاري،د.ت/ 11:1)

الإسناد هو أهمّ علاقة في الجملة العربية؛ فهو نواة الجملة ومحور كلّ علاقات الأخري ومن المعلوم أنّ للإسناد طريقين، الجملة الفعلية و الجملة الإسمية فأمّا الجملة الفعلية فتنشأ علاقة الإرتباط فيها بين الفعل أو ما يقوم مقامه و الفاعل أو نائبه و العلاقة بين طرفي الإسناد علاقة وثيقة لا تحتاج إلي الرابطة.

غلّب العلماء علم المعاني في دراساتهم علي المسند و المسندإليه، وعلي هذا الأساس يصبح المسند والمسند إليه أساس أبواب علم المعاني و كرّر الحديث عنهما في أي باب منهما وكلّ ما يعرف اليوم بمجال التغييرات التركيبية و الإنزياح اللغوي و الإيقاعي و ... لا ينفكّ عنهما غالباً.(جمعة،62/2002)

من خلال هذه المباحث و الأقوال نستنتج بأنّ الجملة و الأجزاء المكونتها وأيضاً العوارض الّتي وقعت عليها كـــ "التقديم والتأخير والتأكيد والذكر والحذف" كان ميدان البحث للبلاغيون والنحويون وفي هذا الميدان ظهر الاشتراكات بين هذا الفئتين. و الآن يتناول البحث بالذكر بعض النماذج من المشتركات علم النحو و البلاغة ويذكر أقوال النحوييون والبلاغيون حولها كي يثبت بأنّ العلماء النحو والبلاغة كليهما يعنيان بهذه المباحث.

نماذج من إشتركات البلاغيين والنحويين:

الإشتراك في القصر وطرقه:

القصر أحد الأساليب البلاغية الّتي يقتضيها المقام، ويدعوا إليها حاجة المخاطب فهو كان كالأساليب الحذف، والذكر والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير من جهة إنّ لكلّ هذه الأساليب أسباب الداعية إليه فالقصر كذلک يؤتي عند الحاجة وحينما تكون الضرورة.

احتفظت كتب التراث قبل الإمام عبد القاهر بإشارات وشذرات حول القصر لهذا نذكر بعضهم، لعلّ أقدمها قول سيبويه (180هـــ) وهو يقول في باب الإستثناء " ... وأمّا الوجه الّذي يكون فيه الإسم بمنزلة قبل أن تلحق إلّا فهو أن تدخل الإسم في شئ تنفي عنه ما سواه، و ذلک قوله : ما أتاني إلّا زيد، وما لقيت إلّا زيداً وما مررت إلّا بزيد، تجري الإسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيد، وما لقيت زيداً وما مررت بزيد، و لكنّک أدخلت إلّا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولنفي ما سواه، فصارت هذه الأسماء مستثناة". (سيبويه،2/1983: 310)

لعلّ عبد القاهر الجرجاني، هو أوّل من تحدّث عن أسلوب القصر حديثاً بلاغياً. فقد يتحدّث في كتابه "دلائل الإعجاز " عن طرق القصر كـــإنّما و النفي والإستثناء و ... ويعين الإختلاف بين هذه الطرق بالصور الدقيقة.مع الإمعان النظر في كتب البلاغية يري بأنّ كلّهم يتعرّفون القصر بإختصاص الشئ بالشئ آخر دون غيرها. وهم مباشرة يختصون قسماً من كتبهم بالبحث حول هذا الموضوع. أمّا ليس بحثاً مستقلًا الّذي إهتمّ بالأسلوب القصر في كتب النحو والنحويون في خلال مباحثهم كـــالإستثناء، ضمير الفصل وحروف العطف و ... يتناولون بهذه القضية بالصورة غير مباشرة.

إنّ طرق القصر الّتي إصطلح عليها البلاغيون أربعة، العطف، النفي، الإستثناء، إنّما والتقديم وأضاف بعضهم طريقيين آخرين وهما : توسّط ضمير الفصل وتعريف أحد ركني الإسناد بأل وقد إشتهرت هذه الطرق عند البلاغيين.

إنّـــما :

يري النّحاة أنّ أداة القصر"إنّما" أصلها "إن" بكسر الهمزة وفتحها، تحدّث فيها تغييرين حين زاد فيها "ما" الأوّل في العمل: حيث تكفّها عن عمل النّصب والرّفع فتسمّي كافّة ومكفوفة، والثّاني في الإختصاص، حيث تدخل علي الجملة الفعلية و الإسمية وهي في دخولها علي كلتا الجملتين تدلّ علي القصر.

إنّما تستعمل في الأمور المعلومة الّتي لا ينكرها أحد ولا يدفعها مدافع أو لمن يتزل منزلة العالم بالشئ غير المنكر له. (السكاكي،295/1987) مثلاً في قول تعالي:﴿ إنّما يأمركم بالسّوء والفحشاء وأن تقولوا علي الله ما لا تعلمون﴾ (البقرة/169) حيث قصر ما يأمر به الشيطان علي السّوء والفحشاء.

وقول تعالي:﴿ فمن بدّله بعد ما سمعه فإنّما إثمه علي الّذين يبدّلونه إنّ الله سميع عليم﴾. (البقرة/181) إذ المراد من بدّل الوصية ويتغيره فالإثم واقع عليه وحده، والله سبحانه وتعالي مطّلع عليه ويكشف أمره، وواضح أنّ القصر في الآية قصر صفة الإثم أو العقاب علي الّلذين يبدّلون الوصية ويتغيرها. والقصر هنا كان من قصر الصفة علي الموصوف قصراً حقيقياً.

النفي و الاستثناء:

تتمثّل صورة القصر بالنّفي والإستثناء بالأداة "ما" أو ما يقوم مقامها من أدوات النّفي الأخري، متلوة بـــ"إلّا" في الإستثناء المفرّغ، الّذي لا يمكن وقوعه في الموجب، بل لا بد أن يكون مسبوقاً بنفي أو نهي أو إستفهام. ويعدّ النّحاة والبلاغيون هذا النّمط من أكثر

أنماط القصر شيوعاً في الإستعمال اللغوي وله دلالات متعددة من أهمّها: صدور الحكم العنيفة والقوية والتعريض.

يمثّل المفرّغ النمط الثالث في الإستثناء عند أكثر النحويين، وهذا النمط يختلف عن الإستثناء المنقطع والمتّصل، والخلاف يكمن في خلوّه من المستثني منه أوّلاً. وأنّ المستثني فيه ليس بمنزلة المستثني في المتّصل والمنقطع ثانياً، وأنّ الإخبار فيه مقتصر علي ما بعد "إلّا" وأمّا كان الإخبار في المتّصل والمنقطع عن المستثني والمستثني منه، و لم يكن إسقاط أحدهما أو الإخبار عن واحد منهما إذا أريد بهما الإستثناء ويجعل الأداة فيه تفيد معني واحداً وهو تفريغ ما قبلها لما بعدها. وهذا النمط لم يبق علي صورته الّتي جاء بها سيبويه وغيره من المتقدّمين، حتّي يري أن بعض النحويين المتأخِرين قد أطلق أكثر من مصطلح المفرّغ كـــالحصر والقصر.(ابراهيم كاظم،213/1998)

إنّ الأصل في " النفي و الاستثناء" أن يكون لأمر ينكره المخاطب ويشک فيه أو لما هو منزل هذه المنزلة- بيان ذلک أنک لا تقول ما هو الا مخطئ الا لمن ينکر أن يکون الأمر علي ما قلت، وإذا رأيت شجا من بعد فقلت ما هو إلا علي، لم تقله والمخاطب يتوهم إنّه ليس بعلي. (المراغي، 188/2000)

وأمّا ما هو منزل هذه المنزلة فكقوله تعالي: " وما محمد إلّا رسول" أي مقصور علي الرسالة لا يتعداها إلي النبري والتباعد عن الهلاک، نزل استفظاعهم هلاکة وشدة علي بقائه منزلة انکارهم ذلک.

ضمير الفصل:

إنّ ضمير الفصل يفصل في الأمر حين الشک، فيرفع الإبهام، ويزيل اللبس؛ بأن يثبت أنّ الإسم بعده خبر لما قبله؛ من مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وليس صفة، ولا بدلاً ولا غيرهما منالتوابع والمكمّلات الّتي ليست أصيلة في المعني الأساسي.(الأنصاري،د.ت/2:494-495)(سيبويه،355:1/1983) ويدلّ علي أنّ

الإسم السابق مستغن عنه و أمّا له دلالة أخري بأنّه يفيد في الكلام معني الحصر والتّخصيص أي القصر المعروف في البلاغة ووظيفة الهامّة لضمير الفصل ذلک.ولكن قد يقع بعض الأحيان لمجرّد التقوية الإسم السابق وتأكيد معناه الحصريّ وهذه الدلالة الأخيرة غالباً يقع حينما أن يكون ذلک الإسم السابق ضميراً؛ كقوله تعالي:"وكنّا نحن الوارثين" و "كنت أنت الرّقيب عليهم." .(حسن، 220/2007)

إبن هشام يذكر ثلاثة فوائد لضمير الفصل، إحدي منها اللفظي والآخران معنوي. الفائدة اللفظي تخبر بأن ما بعد ضمير الفصل خبر لا تابع، ولهذا سمي فصلاً، لأنّه فصل بين المبتدا والخبر و أكثر النحويين يقتصر علي ذكر هذه الفائدة. نحو(كنت أنت الرّقيب عليهم) وأمّا الفائدتان المعنويان، هما التوكيد والإختصاص، والتّوكيد ذكره جماعة، ويقولون بأنّه لا يجامع التوكيد فلا يقال"زيد نفسه هو الفاضل" بأنّ كلمة نفس دالّ علي التوكيد ولا يجمع مع ضمير الفصل.و علي ذلک سمّاه بعض الكوفيين دعامة، لأنه يقوّي و يؤكّد الكلام. وأمّا الإختصاص، وكثير من البيانيين يقتصر عليه.(الأنصاري،د.ت/496)

أولي دلالات ضمير الفصل هي البيان بأن ما بعده خبر للمبتدأ وليس غيره من الصّفة والبدل ونحو ذلک، مما يحتمل عليه و لهذا سمي فصلاً لأنّه فصل بين الخبر والتّابع، وعماداً لأنّه يعتمد عليه معني الكلام وأكثر النّحويين يقتصر علي ذكر هذه الفائدة. (الأنصاري،د.ت/496:2) (إبن‌يعيش،د.ت/110:3)

قال سيبويه في"باب ما يكون فيه هو، و أنت، أنا، ونحن وأخواتهنّ فصلاً" يقول: "إعلم أنّهنّ لا يكن فصلاً، إلّا في الفعل الإسم بعده بمنزلته، في حال الإبتداء، واحتياجه الى ما بعده كاحتياجه اليه فى الإبتداء، فجاز هذا في هذه الأفعال الّتي الأسماء بعدها بمنزلتها فى الإبتداء، وإعلاماً بأنّه فصل الإسم، وإنّه فيما ينتظر المحدّث عنه، و يتوقعه منه، مما لابدّ من أن يذكره للمحدّث، لأنّک إذا إبتدأت فقد وجب عليک المذكور بعد المبتدأ لا بدّ منه، وإلّا فسد الكلام و لم يسع لک، فكأنّه ذكر "هو" ليستدلّ المحدّث أن ما بعد الإسم

ما يخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الإسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الإسم ليس منه، هذا تفسير الخليل"(سيبويه،394:1/1983)

هذا القول كقول سائر النّحاة حول ضمير الفصل يخبر بأنّ ما بعد المبتدأ خبر لا تابع، نتلمّس هذه الدّلالة بوضوح في سورة البقرة، نحو قوله تعالي: ﴿أولئک هم المفلحون﴾ (البقرة/5) و الزمخشري ذكر ثلاثة فوائد في تفسير " وأولئک هم المفلحون" فقال:"فائدته الدلالة علي أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتّوكيد، وايجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره. (الزمخشري،د.ت/46:1) في هذا المثال "أولئک هم المفلحون" يبدوا بالوضوع علاقة بين هذين العلمين لأن فائدة الأول منها يرتيط بعلم النحو ومن هذه الفائدة يثبت الفائدتان الأخري اللذان يرتبطان بعلم البلاغة أيضاً، مع دقّة النظر في هذا البحث نستنتج بأن في كلّ موضع يتحدّث سيبويه أو نحاة آخر يوجد كلاماً من عبد القاهر الجرجاني أو البلاغيون الأخري وهذا الأمر يساعد بإثبات العلاقة بين علم النحو والبلاغة.

الاشتراک في التقديم والتأخير:

تعدّ مسألة التّقديم و التّأخير من المسائل الّتي عني بها النحويون كجزء من إهتمامهم بالتركيب العربي، برز هذا الإهتمام بالتّحليل النّحوي و بالتّخريج اللفظي واضحاً مع سيبويه. يحاول النحويون عادة أن يعللوا تقديم أجزاء من الجملة أو تأخيرها بالإعتماد علي المعني و التركيب ولكنّهم يميلون أحياناً إلي تجاهل المعني من أجل تعليل ضرورة نحوية، كان لسيبويه ملاحضات مهمّة حول مسألة التّقديم والتّأخير، نثرها في كتابه "الكتاب" تظهر هذه الملاحضات رأي واضح النحو العربي سيبويه حول ترتيب الكلم في الجملة.

جعل البلاغيون من جهة الأخري، المعني محوراً في حالات التّقديم والتّأخير وكان هذا التّركيز علي المعني مما أدّي إلي تفوّق كتب البلاغة علي كتب النّحو في هذا المجال وإن كانت كتب البلاغة لم تغفل التّركيب أو أصول النّحو عامّة.

أوّل من طرق باب التّقديم والتّأخير هو سيبويه حيث توقّف عند هذا الموضوع في أبواب كثيرة من كتابه منها علي سبيل المثال: " باب الفاعل الّذي يتعداه فعله إلي المفعول"، حيث قال في جملة "ضرب عبدالله زيداً، فإن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جري اللفظ كما جري في الأوّل، وذلک قولک: ضرب زيد عبدالله لأنّک إنّما أردت به مؤخّراً ما أردت به مقدّماً، و لم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخّراً في اللفظ، فمن كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّماً، و هو عربي جيد كثير، و كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعني، وإن كانا جميعاً يهمّانهم و يعنيانهم" (سيبويه،34:1/1983)

وفي باب آخر قال في جملة "ضربت زيداً" و "إن قدّمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلک عربياً جيداً، و ذلک قولک: زيداً ضربت، و الاهتمام و العناية هنا في التّقديم و التّأخير سواء مثله مثله في ضرب زيداً ضرب عمراً زيد.(سيبويه، 1983/1:80-81)

يهتم سيبويه بالجانب النّحوي للتقديم و التّأخير في ظبط الوجوه الجائزة لتقديم المفعول به، واهتمام بالجانب البلاغي في التنبيه علي غرض الاهتمام والعناية بالمقدّمم.

يلتفّ النحويون والبلاغيون أقوال سيبويه، وشرعوا يأسسون عليها مباحثهم في ظاهره التقديم و التأخير، ومن هؤلاء النّحاة أبوسعيد السيرافي، ففي كتابه "شرح كتاب سيبويه" لم يكتف بشرح أقوال سيبويه في التقديم و التّأخير؛ يسوق أمثلة من خلال توضيح عباراته و بين الإختلاف العناية بالفاعل بالنسبة إلي عناية بالمفعول بتقديم أحدهما مرّة والآخر أخري. (السيرافي، 1990/2:374-373)

وابن جني بعد ذلک يعتقد فضلاً للتقديم و التّأخير في " باب الشّجاعة العربية" من كتابه الخصائص ينطلق فيه من أنّه علي ضربين الأوّل ما يقبله القياس والآخر ما يسهّله الاضطرار، ويبين من خلاله مظاهر التّقديم الجائز والتقديم الممنوع. (ابن جني، 282:2/1933)

وإذا كان سيبويه أوّل من طرق باب التّقديم و التّأخير ونبّه الى أسراره فإن عبدالقاهر الجرجاني أوّل من سبر أغواره و عمّق البحث في أغراضه حيث خصّص له فصلاً في دلائل الإعجاز، و يهتمّ إلي أهميته و ينوّه بقيمته في قوله : " هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية، لبا يزال يفترّ لک عن بديعه ويفضي بک الى لطيفه، ولا تزال تري شعراً يروقک مسمعه، ويلطف لديک موقعه ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقک ولطف عندک أن قدّم فيه شيء وحوّل اللفظ عن مكان إلي مكان" (الجرجاني، د.ت/83)

كان للتقديم و التأخير مسند أو المسند إليه دواعي المختلفة كتمكين الخبر في ذهن السامع، التلذذ، ثبوت الحكم و ... وفي كلّ منها كان الإشتراک بين علم البلاغة والنحو وكتب النحو الكثيرة أشارت بمواقع الجواز تقديم المبتدأ أو وجوبه أو جواز تقديم الخبر أو وجوبه و هذا التقديم و التّأخير يدلّ علي المعاني المختلفة كالاختصاص والتأكيد والتقوية و.. حتّي دون هذا التقديم والتأخير يزيل هذه المعاني وفي هذا المجال يتناول بذكر بعض الأمثلة لفهم الأكثر و لوضوح المعني.

تقديم المسند إليه على المسند:

﴿ وَ يَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَما هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة/78) قد أظهر تقديم المبتدأ " هم" علي الخبر الفعلي توكيد علمهم بأنّ ما يقولون كذبا وافتراء ومما يبرهن علي أنّ الغرض من تقديم المسند إليه هو التوكيد أنّ الجملة ردّ علي إنكارهم بأنّهم يعلمون، لأن الكاذب لا يعترف بالعلم بأنه كاذب. يقدّم في هذه الآية المبتدأ علي الخبر للتوكيد وإن لم يكن هكذا لم يحصل هذا المعني.

تقديم المسند على المسند إليه:

ومثال آخر من تقديم الخبر جار و مجروراً علي نائب فاعل للإهتمام كقوله تعالي: ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة/183) حيث قدّم المجرور " عليكم" للاهتمام بالمخاطبين من جهة تنبيهم الى ما فرض عليهم.

إنّ كلّ هذه التقديمات و التأخيرات موجود في كتب البلاغة و النحو ولكن مع الإختلاف بأنّ النحاة يعنون بالبناء الظاهر و شكل تركيب الجملات والبلاغيون يهتمّون بالمعاني الّتي تستنتج من هذه التقديمات و التأخيرات ولكن كلّ هذه المباحث يثبت العلاقة علم النحو بالبلاغة أو بالعكس، يوجد مباحث المشتركة الأخرى بين هذين العلمين كـــ "أساليب التأكيد مع طرقها المختلفة" و " أساليب الذكر و الحذف" و ... وأمّا نكتفي بهذين الغرضين.

النتيجة:

1- ليست غاية النحو فقط إعراب صحيح الكلمات بل القصد منه معرفة صحيح الألفاظ من دلالتها علي المعاني التركيبية الّتي تستفاد من إسناد بعض الكلم إلي بعض و هذه الغاية كانت الهدف الأساس في علم الدّلالة، فعلي هذا الأساس يثبت العلاقة بين علمي النحو و الدلالة.

2- إنّ علم الدلالة علم الّذي يعني بدراسة المعني و غاية الأصلي في علم البلاغة تكون أيضاً معاني الصحيح الكلمات و معاني الّتي تستنتج من خلال صور التركيبية المختلفة، لهذا كانت علاقة بين هذين العلمين.

3- يثبت من خلال علاقة بين علم الدلالة و علم النحو و أيضاً علم البلاغة والدلالة بأن كانت العلاقة الوثيقة بين علم النحو و البلاغة.

4- إنّ الجملة كانت لها دور بارز في ميدان البحث البلاغيين و النحويين لأن يتكوّن من أركان الهامّة، المسند و المسند إليه و العلماء النحو و البلاغة يهتمون بهما كثيراً في خلال مباحثهم لكن إنّ البلاغيين عدّوا المعنى هو الأساس في الجملة و هو الّذي يقرّر المبنى و يقتضي الذكر و الحذف و الإضمار و الإظهار و التقديم والتأخير أمّا النحاة فقد عدّوا الشكل هو الأساس في دراسة الجملة.

5- مع القياس كتب النحو بالكتب البلاغة يبين بأن كانت الموضوعات المشتركة كـــ " التقديم و التأخير"، "الأسلوب التّأكيد"، " الحذف و الذكر" و ... لكن في البلاغة تدرّس تحت العناوين معينة و لكن في علم النحو تدرّس في أبواب المختلفة بالصورة غير منتظمة و في أي هذه المباحث كانت نظرات و عقائد كثيرة من قبل النحاة و البلا غيون خاصّة سيبويه و عبد القاهر الجرجاني الّتي تساعد بهذه العلاقة بين علم النحو و البلاغة.

- **المنابع و المراجع :**

1- القرآن الكريم.

2- ابراهيم كاظم،كاظم (1998) الإستثناء في التّراث النحوي و البلاغي، بيروت:عالم الكتب.

3- إبن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي(د.ت) شرح المفصل، بيروت : عالم الكتب.

4- الأنصاري، أبومحمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام(دت) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، القاهره: المطبعة المدني.

5- الجرجاني، أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد(1972) الجمل في النحو، دمشق

6- الجرجاني، أبوبكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(د.ت) دلائل الإعجاز ، القاهره: مكتبة الخانجي.

7- جمعه، عدنان عبدالكريم (2008) اللغة في الدرس البلاغي، سوريه : دار السياب.

8- حسن، عباس(2007) النحو الوافي، ط1، بيروت : مكتب، المحمدي

9- الدايه، فايز(1996) علم الدلالة العربي النظرية و التطبيق دراسة تاريخية، تأصيلة نقدية، بيروت: دار الفكر المعاصر.

10- 10-الزمخشري، أبوالقاسم جار الله محمود بن عمر؛ (د.ت) الكشاف، مصر: شركة مكتبة و مطبعة مصطفي البابي.

11- سيبويه، أبوبشر عمروبن عثمان بن قنبر(1983) الكتاب، ط3 ، بيروت: عالم الكتب.

12- –السكاكي، الإمام سراج الملة و الدين أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي(1987) مفتاح العلوم، ط2، بيروت: دارالكتب العلمية.

13- – السيرافي، أبو سعيد (1990) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج2، الهيئة المصرية العامّة للكتاب.

14- –عثمان بن جني، أبو الفتح (1990) الخصائص، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

15- – لاشين، عبد الفتّاح (د.ت) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، الرياض: دار المرين.

16- – المبرد، أبوالعباس محمد بن يزيد (د.ت) المقتضب،ج4، بيروت: دار الكتب.

17- المراغي، أحمد مصطفي؛ (2000) علوم البلاغة البيان و المعاني و البديع، القاهرة: دار الآفاق العربية.

المنابع الأجنبية:

1- Baalbaki, Ramzi the" relation between nahw and Balagha a comparative study of the method of sibawayh and jurjani" zehtschrift fur Arabische linguistic.11.1983.pp 7-23

***